تحرك عاجل

وكيل نيابة بمكتب المدعي العسكري يتعرَّض للاختفاء القسري

يتعرَّض فاروق الصديق عبد السلام بن سعيد، أحد وكلاء النيابة بمكتب المدعي العسكري، للاختفاء القسري منذ أن اختطفه مسلحون يرتدون ملابس مدنية بأحد شوارع طرابلس في 26 يونيو/حزيران. وقدمت أسرته شكاوى إلى الشرطة والى مكتب النائب العام، لكنها لم تتلقَ أي معلومات حول مصيره أو مكانه. ووَرَدَت أنباء موثوقة حول احتجازه لدى جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المُنظَّمة، وهي إحدى الميليشيات المدعومة من الدولة والتي تُعرَف بارتكاب انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان، بما فيها التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ممّا يثير المخاوف بشأن سلامته ورفاهه. وتُناشد منظمة العفو الدولية السلطات الليبية بالكشف عن مصيره ومكانه على الفور.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس المجلس الرئاسي الليبي

محمد يونس المنفي

طرابلس، ليبيا

فيسبوك: PCmedia.ly؛ تويتر: @LPCLYM

البريد الإلكتروني [عن طريق المتحدثة باسم المجلس الرئاسي نجوى وهيبة]: n.wheba@lpc.gov.ly

فخامة رئيس المجلس،

تحية طيبة وبعد ...

*يُساورنا القلق بشأن الاختفاء القسري لوكيل النيابة بمكتب المدعي العسكري، **فاروق الصديق عبد السلام بن سعيد** (يُشار إليه لاحقًا **بفاروق بن سعيد**)، البالغ من العمر 52 عامًا، منذ اختطافه في 26*

يونيو/حزيران في العاصمة الليبية طرابلس، وسط أنباء موثوقة حول احتجازه لدى جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المُنظَّمة (التي تُعرَف بالردع)، وهو ميليشيا قوية تعمل تحت إشراف المجلس الرئاسي لحكومة الوحدة الوطنية.

وعلمت منظمة العفو الدولية أن ثلاثة مسلحين يرتدون ملابس مدنية قبضوا على فاروق بن سعيد وابنَيْه، البالغَيْن من العمر 13 عامًا وتسعة أعوام بالتتالي، في السابعة مساءً من يوم 26 يونيو/حزيران بمنطقة البيفي بطرابلس. وأرغم المسلحون فاروق بن سعيد وابنيه، بعد أن رفضوا إظهار مذكرة باعتقالهم أو توضيح أسباب الاعتقال، على الصعود إلى مركبتهم (التي ذكرت الأسرة أنها سيارة كيا سبورتاج من طراز 2012) وغادروا بهم. وبعد مرور ساعتين، عاد ابنا فاروق بن سعيد وأخبرا الأسرة أنهما أُقتِيدا مع والدهما إلى سجن معيتيقة، الذي يقع داخل مجمع مطار معيتيقة الدولي ويخضع لسيطرة ميليشيا الردع. وفي ضوء الأنماط المُوثَّقة جيدًا التي تتبعها ميليشيا الردع في ارتكاب جرائم مشمولة في القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان – بما في ذلك الاختفاء القسري، وعمليات القتل غير المشروعة، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاحتجاز التعسفي المُطوَّل، مع إفلات عناصرها من العقاب – تُوجد مخاوف بالغة حيال أمان فاروق بن سعيد وسلامته، لا سيما بالنظر إلى سوء حالته الصحية، بما في ذلك معاناته من مضاعفات التهاب مزمن في الشُعَب الهوائية.

وفي الأيام اللاحقة لاختطافه، قدم أقرباء فاروق بن سعيد شكاوى لدى مركز شرطة سوق الجمعة ومكتب النائب العام، الصديق السور، لكنهم لم يتلقوا أي معلومات حول مصيره أو مكان وجوده. ووفقًا للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، لم يأمر النائب العام بمثول فاروق بن سعيد أمام وكلاء النيابة لاستجوابه. وقالت الأسرة إن المدعي العام العسكري، مسعود ارحومة، أخبرهم بأن مكتبه لا يمكنه التدخل إلى حين أن تبلغه ميليشيا الردع رسميًا باعتقال فاروق بن سعيد. وليس لدى الأسرة أي معلومات حول أي تهم مُوجَّهة إليه، وسط بواعث قلق بشأن استهدافه لأسباب ذات دوافع سياسية، من بينها رفضه التعاون أو الانصياع لتعليمات ميليشيا الردع.

نحثكم على أن تضمنوا الكشف على الفور عن مصير فاروق بن سعيد ومكان وجوده، وحمايته من التعرُّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والإفراج الفوري عنه. وإذا أُتُّهِم بارتكاب أي جريمة مُعترَف بها دوليًا، فينبغي أن يُحضَر سريعًا أمام السلطات القضائية المختصة وأن يُحاكَم في إطار إجراءات قضائية تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وريثما يُفرَج عنه، يجب أن يُتاح

المجال أمامه على الفور للتواصل مع أسرته ومحاميه وتلقي زياراتهم وأن تتوفر له الرعاية الطبية الكافية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

ظهرت ميليشيا الردع في عام 2012 تحت قيادة عبد الرؤوف كاره لتكون إحدى أقوى الميليشيات وأكثرها مهابةً في غرب ليبيا. وقد عملت الحكومات المتعاقبة على إدماجها ضمن مؤسسات الدولة بدون اتخاذ أي إجراء للتحقق اللازم من عناصرها واستبعاد المشتبه لأسباب معقولة بارتكابهم جرائم مشمولة في القانون الدولي وغيرها من انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي 2018، أصدرت حكومة الوفاق الوطني، التي كانت حكومة ليبيا المُعترَف بها دوليًا آنذاك، القرار رقم 555 لسنة 2018 الذي دمج ميليشيا الردع في قوة أمنية جديدة باسم جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المُنظَّمة. ومنح قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوحدة الوطنية رقم 578 لسنة 2020 صلاحيات إضافية للجهاز لتنفيذ سياسة أمن الدولة ومكافحة الجريمة المُنظَّمة والإرهاب واعتقال المُشتبه بهم. وخصصت السلطات 140 مليون دينار ليبي (29.5 مليون دولار أمريكي) لصالح ميليشيا الردع في الميزانية العامة لعام 2022، ما رسّخ من سلطتها على نحو أعمق وشجع عناصرها على مواصلة ارتكاب الانتهاكات الجسيمة مع إفلاتهم من العقاب. وتسيطر ميليشيا الردع على المطار الدولي الوحيد في طرابلس الذي يعمل وعلى أكبر سجونها، ويقع الاثنان داخل قاعدة معيتيقة. ووفقًا لوزارة العدل الليبية، التي تُشرف صوريًا فقط على سجن معيتيقة، كان يُحتَجَز 2,315 شخصًا في السجن في 26 ديسمبر/كانون الأول 2022. وبحسب تقديرات الجهات المستقلة، بما فيها مجموعات حقوق الإنسان، تحتجز ميليشيا الردع أكثر من 4,000 شخص، من بينهم كثيرون لم تُوجَّه إليهم تهم رسمية قط ولم يُحاكَموا ويُحتَجَزون في أقسامٍ بالسجن تخضع لسيطرة الميليشيا، وأشهرها قسم النقلية سيء السمعة. وما فتئت منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوقية أخرى وهيئات تابعة للأمم المتحدة توثّق وتبلغ عن جرائم مشمولة في القانون الدولي وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان ترتكبها ميليشيا الردع. ففي التقرير النهائي للبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، الذي صدر في مارس/آذار 2023، خلصت إلى أن ميليشيا الردع تُواصل بلا هوادة أنماط انتهاكاتها الفادحة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ووثّقت البعثة "انتشار الأفعال التي تُشكِّل جرائم ضد الإنسانية في [مجمع احتجاز] معيتيقة في طرابلس، الخاضعة لسيطرة قوة الردع". وكان لدى البعثة "أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بأن الأموال العامة للحكومة قد اُختُلست في مراكز الاحتجاز ضمن مجمع مطار معيتيقة، وأن المكاسب المالية غير المشروعة شكّلت دافعًا للاحتجاز التعسفي كأداة للقمع والاضطهاد".

وحصلت منظمة العفو الدولية على نسخة من وثيقة رسمية مُسرّبة تشير إلى أن قائد الردع، عبد الرؤوف كاره، قد بعث في 23 ديسمبر/كانون الأول 2022، برسالة إلى المدعي العام العسكري، يتهم فيها 17 وكيلًا للنيابة بمكتب المدعي العام العسكري، من بينهم فاروق بن سعيد، بـ"التلاعب" في قضايا أمنية.

وتتعلق بعض الاتهامات بالرفض المزعوم من وكلاء النيابة للتعاون مع الردع. وانتقدت الرسالة أيضًا بعض وكلاء النيابة لاعتراضهم على استخدام ميليشيا الردع للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة لانتزاع "الاعترافات" القسرية. وجاء ما يلي في الوثيقة، فيما يخص أحد المُحتَجَزين بسجن معيتيقة: "نَصَّب السيد وكيل النيابة نفسه طبيبًا، وذلك بأن ذكر بمذكراته أنه كشف ظاهريًا على المتهمين وأكّد أنهم تعرّضوا للضرب والتعذيب، مطمئنًا لكشفه الظاهري وضاربًا بعرض الحائط تقرير الطبيب الشرعي المختص". وأنهى عبد الرؤوف كاره رسالته بطلبه من المدعي العام العسكري "اتخاذ إجراءات عاجلة وبسرعة؛ كونه [التلاعب في قضايا أمنية] يُعَد مخالفة صريحة للقانون، وليس هناك من يتابع الإجراءات ما بعد النيابة أي هيئة محكمة عسكرية، إحقاقًا للحق وحصول المُتهمين على جزاء عادل لما اقترفوه". وتساور منظمة العفو الدولية بواعث القلق حيال التعاون بين مكتب المدعي العام العسكري وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المُنظَّمة فيما يتعلق بالتحقيقات في الجرائم المزعومة، من بينها عمليات القتل غير المشروعة التي كانت ترتكبها جماعة الكانيات المسلحة في ترهونة، إلى أن انهزمت وانسحبت من المدينة في يونيو/حزيران 2020. ووفقًا للقانون الدولي والمعايير الدولية، لا ينبغي أن تدخل الجرائم المشمولة بالقانون الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد عسكريون أو مسؤولون أمنيون ضمن نطاق اختصاص القضاء العسكري. ويجب أن يقتصر استخدام المحاكم العسكرية على محاكمة الأفراد العسكريين على مخالفاتهم للنظام العسكري؛ ويجب ألا تُستخدم هذه المحاكم أبدًا لمحاكمة المدنيين. وإضافة إلى ذلك، لقد تلقت منظمة العفو الدولية معلومات موثوقة حول تعرُّض أشخاص مُشتبه بهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي أفراد ميليشيا الردع في أثناء حضور وكلاء نيابة بمكتب المدعي العسكري.

وفي ظل الجمود السياسي البالغ ومناخ الاستقطاب في ليبيا، ومع عدم تحديد مواعيد جديدة لعقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي كان من المزمع بدايةً أن تنعقد في ديسمبر/كانون الأول 2021، فإن الميليشيات والجماعات المسلحة في أرجاء البلاد تمارس سيطرتها بحكم الأمر الواقع على أجزاء كبيرة من الأراضي الليبية ومؤسسات ومنشآت بنية تحتية حيوية، وتحتجز الآلاف من الأشخاص تعسفًا بسبب ممارسة حقوقهم الإنسانية، بدون الاستناد إلى أي أساس قانوني أو عقب إجراءات قضائية فادحة الجور، من بينها تلك المُتَّخذة أمام محاكم عسكرية. ولطالما دأبت منظمة العفو الدولية على توثيق الاعتداءات

التي تقع على المحامين والقضاة في ليبيا، التي لها تأثير وخيم على سيادة القانون وحقوق أسر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وضحاياها في التماس سبل العدالة والإنصاف في ليبيا.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية والإنجليزية

يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 18 سبتمبر/أيلول 2023

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: فاروق الصديق عبد السلام بن سعيد (صيغ المذكر)